

عقد مقاولة

الموضوع : ”تنفيذ أعمال وصف طريق أبو كاه / عبود / الملاحم/ الرزги بطول ٦.٢ كم الفيوم) ” بالأمر المباشر

رقم العقد: ٢٠٢١/٢٠٢٠/٢٩٩

أنه في يوم الخميس الموافق: ٢٠٢١ / ٢ / ٢٥

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

ومقرها ١٥١ طريق النصر بجوار معهد النقل . مدينة نصر .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و ”شركة علب لإنشاء ونصف الطريق ”

ويمثلها السيد / مصطفى محمد احمد بغدادى

بطاقة رقم قومى / ٢٨٧٠٥١٣٢٧٠١٨٥٦

بطاقة ضريبية / ٤٥٠-١٨٩-٦٩٤

مأمورية ضرائب / الاستثمار بالاقصر

سجل تجاري رقم (١٠٧٠)

ومقرها / الدور الاول . عقار رقم ١٦ برج ١٢ مشروع بافاريا تاون . منطقة القطامية . القاهرة .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

ممثل محمد احمد ديدارس
ممثل محمد احمد

شركة علب

لإنشاء ونصف الطريق والانتاجات

س.ت: ١٠٧٠

ب.ف: ٤٥٠-١٨٩-٦٩٤

التمهيد

بناءً على البروتوكول الموقع بين وزارة النقل ممثلة في الهيئة العامة للطرق والكباري ووزارة التنمية المحلية ومحافظة الفيوم بشأن رفع كفاءة وصيانة الطرق التابعة للمحافظات على مستوى الجمهورية (مرحلة ثانية) وبناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمتضمن موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد أعمال رفع كفاءة الطرق التابعة للمحافظات إلى الشركات بالأمر المباشر .

ومنها الموافقة على إسناد " تنفيذ أعمال رصف طريق أبو كيه / عبود / الملاحت / الزغبي بطول ٦٠.٢ كم (الفيوم)" بالأمر المباشر إلى شركة علبك لإنشاء ورصف الطرق بتكلفة تقدر بـ ١٣٨٧٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة عشر مليون وثمانمائة تسعة وسبعون ألف جنيه لا غير) على أن تتم المحاسبة إسترشادا بالقائمة الموحدة للطرق .

حيث قام الطرف الأول بموافضة الشركة على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ ١١٩٨٠٥٠٠ جنيه (فقط وقدره أحدي عشر مليون وتسعمائة وثمانون ألف وخمسمائة جنيه لا غير) من قيمة المشروع شاملة كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والإستقطاعات وجميع المصارييف الإدارية المباشرة وغير مباشرة وشاملة ضريبة القيمة المضافة .

على أن يتم تنفيذ هذه الاعمال طبقاً لشروط ومواصفات الهيئة والتكلفة الخاتمية للأعمال . ويعتبر محضر المفاوضة بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٦ جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

البند الأول

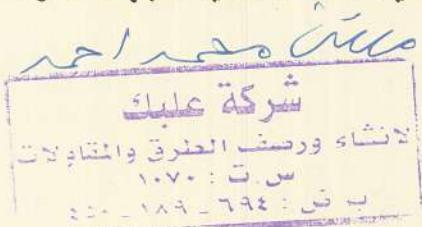
يعتبر التمهيد السابق ومحضر المفاوضة وكراسة الشروط والمواصفات الفنية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاببات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة والمواصفات الفنية للأعمال وأمر الإسناد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتتما ومكملا له .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية " تنفيذ أعمال رصف طريق أبو كيه / عبود / الملاحت / الزغبي بطول ٦٠.٢ كم (الفيوم)" بالأمر المباشر طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها ١١٩٨٠٥٠٠ جنيه (فقط وقدره أحدي عشر مليون وتسعمائة وثمانون ألف وخمسمائة جنيه لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " شركة علبك لإنشاء ورصف الطرق " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٦) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .



البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم ١٩٤٣ بـ ٦٠٠٢١٢١٠٠٠٥٦٠٠٥٩٩٠٢٥ جنية (فقط وقدره خمسة تسع وتسعون الف وخمسة وعشرون جنيه لغير) صادر من البنك الاهلى المصرى فرع أبو داود الظاهري صادر بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٤ وساري حتى ٢٠٢٢/٢/٢٣ .

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الإستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدير العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

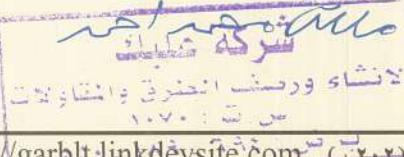
إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المنسنة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .



البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحليّة ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الالزامية لمنع حدوث إصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبّب في إتلاف أي شئ يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميته المصارييف الإدارية الالزامية .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الالزامية لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الالزامية للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .

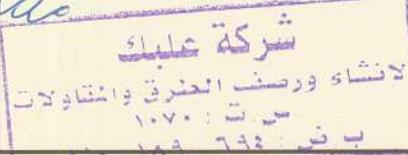
البند الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

صلحة محمد احمد



البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بـإخلاء محل العمل من المهام والمخالفات في ظرف شهر من التسلیم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بـإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصاريـف الإدارية الـلـازـمة .

البند السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرین كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبـات والمراسـلات التي توجه عليه تكون صـحـيـة وـمـنـتجـة لـكـافـة أـثـارـهـاـ القـانـونـيـةـ ، وفي حال تغيير أحد الطرفـين لـعـنـوـانـهـ يـتـعـيـنـ عـلـيـهـ إـخـطـارـ الـطـرـفـ الـأـخـرـ بـالـعـنـوـانـ الـجـدـيدـ بـخـطـابـ مـسـجـلـ بـعـمـلـ الـوـصـولـ ، وإـلاـ اـعـتـرـتـ مـرـاسـلـتـهـ عـلـيـهـ الـعـنـوـانـ الـمـبـيـنـ بـهـذـاـ العـقـدـ صـحـيـةـ وـمـنـتجـةـ لـكـافـةـ أـثـارـهـاـ القـانـونـيـةـ .

البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الثامن عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند التاسع عشر

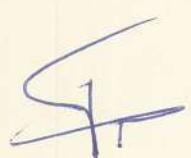
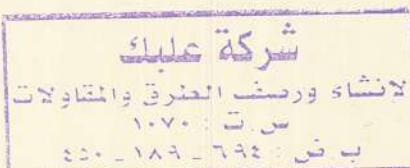
للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بـالـزيـادـةـ أوـ النـقـصـ بما لاـيـجاـوزـ (٢٥%)ـ بـالـنـسـبـةـ لـكـلـ بـنـدـ بـذـاتـ الشـرـوطـ وـالـأـسـعـارـ دـوـنـ أـنـ يـكـوـنـ لـلـطـرـفـ الـأـخـرـ الـحقـ فـيـ الـمـطـالـبـ بـأـيـ تـعـويـضـ عـنـ ذـلـكـ ، وـيـجـبـ فـيـ جـمـيعـ حـالـاتـ تـعـدـيلـ الـعـقـدـ حـصـولـ عـلـيـ موـافـقـةـ السـلـطـةـ الـمـخـتـصـةـ وـوـجـودـ إـلـاعـتمـادـ الـمـالـيـ الـلـازـمـ وـأـنـ يـصـدـرـ تـعـدـيلـ خـلـالـ فـتـرـةـ سـرـيـانـ الـعـقـدـ ، وـأـنـ تـعـدـلـ مـدـةـ الـعـقـدـ الـأـصـلـيـ إـذـاـ تـطـلـبـ الـأـمـرـ ذـلـكـ بـالـقـدـرـ الـذـيـ يـتـنـاسـبـ وـحـجمـ الـزـيـادـةـ أوـ النـقـصـ .

البند العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغـات المقرـرة قـانـونـاً وـالـمـسـتـحـقـةـ عـلـيـ الـطـرـفـ الـثـانـيـ عـنـ هـذـاـ عـقـدـ قـبـلـ الـقـيـامـ بـعـمـلـيـةـ الدـفـعـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـ الصـادـرـةـ لـهـ ، ماـ لـمـ يـقـدـمـ مـاـ يـفـيدـ سـدادـهـ ، وـدـوـنـ أـنـ يـكـوـنـ لـهـ الـحقـ فـيـ الرـجـوعـ بـمـاـ سـدـدـهـ عـلـيـ الـطـرـفـ الـأـخـرـ .

ويلتزم الطرف الثاني بـسدـادـ الـضـرـيـبةـ عـلـيـ الـقـيـمةـ الـمـضـافـةـ طـبـقاـ لـأـحـكـامـ قـانـونـ الـضـرـيـبةـ عـلـيـ الـقـيـمةـ الـمـضـافـةـ الصـادـرـ بـالـقـانـونـ رـقـمـ (٦٧)ـ لـسـنـةـ ٢٠١٦ـ مـ " .

مـلـةـ مـحـمـدـ حـمـرـ

البند الحادى والعشرون

يلتزم الطرف الثانى بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ الإستلام الإبتدائى للأعمال وحتى الإستلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدنى أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثانى وتحت مسؤوليته .

البند الثانى والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث العشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينو هدا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثانى نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء والتزوم .

الطرف الثانى

شركة عبك لإنشاء ورصف الطرق

التواقيع (محمداً حسماً)

مصطفى محمد احمد بغدادي
مدير الشركة

الطرف الأول

الم هيئة العامة للطرق والكبارى

التواقيع (حسام الدين مصطفى)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى
رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

